

سلمان بن حمد: الحق في الأمن والسلامة بمملكة البحرين فوق كل اعتبار



□ التامة / مباحثات :

صرح الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد البحرين نائب القائد الأعلى بأنه (نظرا لما تشهده مملكة البحرين من أحداث مؤسفة، ومن منطلق مسؤوليتنا أمام الله و أمام حضرة الملك الراحل وأمام شعب البحرين الكريم فاننا نؤكد أن الحق في الأمن والسلامة هو فوق كل اعتبار وأن مشروعية المطالبة يجب

أن لا تتم على حساب الأمن والاستقرار). وبين أنه عندما دعا إلى التهدئة كان الهدف إفساح المجال للعمل على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار وليس لتسكك الأمر لمن يريد المساس بمصالح الآخرين وحقوقهم ومستقبلهم. وإن القوة الحقيقية تكمن في ضبط النفس والبناء على المشروع الإصلاحية الذي أطلقه ملك

البحرين. وفي هذا الخصوص فإن ما تحلى به شعب البحرين الوفي من صبر وقوة واحتمال طوال الفترة الماضية وحتى الآن يؤكد طيبة و أصالة هذا الشعب النبيل و يؤكد رغبته في حياة حرة كريمة يسودها الأمن والاستقرار، و لا يتأتى ذلك إلا عن طريق احترام سيادة القانون والحفاظ على السلم والأمن الأهليين.



(1.2) تريليون درهم تجارة دبي المباشرة بحلول 2015

إلى 8700 ميجاوات، ارتفاعاً من نحو 7 آلاف حالياً، وبمتوسط نمو 7 ٪، كما سيصل حجم الاستهلاك من المياه إلى 360 مليون جالون يومياً في نفس العام، مقارنة بنحو 330 مليوناً حالياً. وأشار إلى أن الهيئة تنفذ العديد من المشروعات التي تلبى متطلبات النمو، لافتاً إلى أن 50 ٪ من

الصناعي، والباقي لاستخدامات أخرى. وأشار إلى أن العام الحالي سيشهد الانتهاء من أول محطة كهرباء ينفذها القطاع الخاص، من خلال إنجاز المرحلة الأولى لمحطة حسين، بطاقة 1500 ميجاوات، وستلي ذلك مراحل أخرى. ومن جانبه، بين الدكتور محمد حول من دائرة التنمية الاقتصادية

ببدي أن اقتصاد دبي يشهد مرحلة جديدة من التطور، حيث يركز على القطاعات اللوجستية، والخدمات، والنقل خاصة بعد تراجع القطاع العقاري بنسبة 40 ٪ عام 2009. وبين أن المؤشرات تؤكد أن الاقتصاد الوطني سيقفز نمو قدره 3,5 ٪ هذا العام، بعدما سجل 2,5 ٪ عام 2010، بينما تتراوح معدلات النمو من 2012 إلى 2015 بين 4 ٪ و7 ٪.

وقال إن دبي تتجه بقوة نحو التنمية العقارية المستدامة، من خلال ضخ 10 مليارات دولار في هذا القطاع بحلول 2030. وقال حسين سجواني رئيس مجموعة دامك

إن النمو في القطاعات السياحية خلال السنوات المقبلة، سيعزز من استعادة قطاع الإنشاءات والعقارات لدوره في المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن عوامل الاستقرار التي تتمتع بها الإمارات، من أهم عوامل استقطاب رؤوس الأموال.



□ دبي / مباحثات :

توقعت جمارك دبي ارتفاع تجارة دبي المباشرة بحلول عام 2015 إلى 1,2 تريليون درهم، بمعدل نمو من 2011 ولمدة خمس سنوات 16 ٪، في الوقت الذي حققت فيه الإمارة نمواً في تجارتها المباشرة للعام الماضي بنسبة 19 ٪. بحسب أحمد بطي مدير عام دائرة

جمارك دبي. وقال بطي "تؤكد الأرقام إن دبي سجلت نمواً في اقتصادها خلال العام الحالي بنسبة 3,5 ٪، بينما يرتفع إلى 4 ٪ عام 2012 ولغاية 2015، لافتاً إلى أن هذه الأرقام تعكس الحيوية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، وسط مؤشر قوي بأداء اقتصادي جيد خلال السنوات المقبلة. وأشار أحمد بطي خلال أعمال الجلسة الأولى لمؤتمر "التميز .. ومستقبل الأعمال" بدبي إلى أن دبي تسهم بنحو 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، بلغت مساهمة الإمارة 25 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدعم من القطاعين الخاص والحكومي. ومن جانبه، لفت سعيد الطائر العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي إلى ارتفاع حجم استهلاك دبي من الكهرباء بحلول عام 2015

استهلاك الكهرباء يذهب إلى القطاع التجاري، و30 ٪ للاستهلاك المنزلي، و10 ٪ للقطاع الصناعي، و10 ٪ للقطاعات الأخرى. وأوضح بأن القطاع السكني يستحوذ على 60 ٪ من استهلاك المياه، و26 ٪ للقطاع التجاري، و3 ٪ للقطاع

أضواء

صناعة الإنسان الجديد بالعقل الجديد

د. فاطمة سهيل المهيري

كثيراً ما يتردد أن لدينا أزمة في صناعة الجيل الذي نتطلع إليه لصناعة الحاضر والمستقبل. والحقيقة أنه قد تم تناول هذه القضية الاستراتيجية بالمناقشة والكتابة والتنظير، لكن دون الاتفاق على حلول ناجعة، ولا يزال الجدل يدور حتى بعد أن بحت الأصوات وتعبت الحناجر وجفت الأقلام.

في البذل والإخلاص في العمل ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. أقول هذا في معرض تعاملي مع حقائق الحياة والعمل، ومع ذلك فإن تطوعي لمستقبل أفضل لهذا الوطن يدفعني إلى مناقشة الضمائر بأن ترتفع فوق التوجس والانكفاء على الذات، ففي الوطن متسع للجميع وفي العمل ساحات واسعة تستوعب مشاركات الجميع والذين يقع عليهم أن يوحدا جهودهم فيد الله مع الجماعة.

لقد أدت تراكمات الأيام وتعدد الأخطاء إلى بروز فئات نسبت فيما يبدو أن هناك ما هو أسوأ من الذات، فربطت بين مصالحها ومصالح الوطن وعليه فإن دعوتي إلى صناعة الإنسان الجديد إنما تتمثل في ذلك الإنسان الذي صنع ماضينا المجيد. وما دمتنا جميعاً أبناء هذا الوطن العزيز فإننا مطالبون بأن تسود أواصر المحبة وروح المسؤولية سلوكنا وبهذا فقط يمكننا أن نصل إلى ما نبغيه، ونفاخر بأعمالنا شعوب الدنيا فيسمو الوطن أكثر فأكثر ونحقق له ما يستحقه من مكانة اكتسبها بفعل نضال الآباء والأجداد وبفعل القيادة الحكيمة لآل نهيان.

إن دعوتي لإطلاق حركة صناعة الإنسان الجديد بالعقل الجديد تعني بالضرورة أن نبدأ بإعادة النظر في التربية ومعاهد التعليم والتدريب وربط ذلك كله باستراتيجية واضحة المعالم، تعيد صياغة الإنسان وفق الأهداف الوطنية العليا على أن يتوازي ذلك بعملية شمولية تشارك فيها كافة المؤسسات باتجاه تغيير المجتمع بما يتلاءم وروح العصر، ونفتح الأبواب أمام الأمل الجديد في صناعة الإنسان الجديد بالعقل الجديد.

وحين تكون هناك بدايات صادقة وجرئة فإن النهايات تأتي في حجم التوقعات، وبالتالي نضمن لأنفسنا أن نكون فاعلين ويكون المجتمع قد ضمن لنفسه فسحة كبيرة في بناء التاريخ المعاصر والمشاركة في تاريخ المستقبل.

عن / جريدة (الاتحاد) الإماراتية

فالمستجدات المتواصلة تكشف زيف الشعارات التي رفعها البعض والتي لا يقصدون منها إلا تحقيق أهداف ومناافع شخصية، ضاربيين عرض الحائط بالمقدرات الوطنية وكافة المثل والبادئ التي ناضل أجدادنا وأباؤنا من أجل تحقيقها، وكان الأجدر بهم أن يتركوا مواقعهم لعقلاء القوم الذين يملكون حقاً وحصّة في عملية صناعة الحاضر وبناء المستقبل، ويجدون في أنفسهم الكفاءة التي يشهد لهم بها الآخرون في دفع الأمور قدماً نحو آفاق طاملا تطلع إليها الذين يحبون أوطانهم، ويتفانون في خدمتها في ساحات البناء والتنمية والتقدم.

لكن أولئك ممن قذفت بهم الأقدار إلى مواقع لا تتناسب مع قدراتهم، ولا يملكون من فنون الأداء ما يمكنهم من خدمة الأهداف الوطنية السامية، لا يجدون إلا وضع العراقيل أمام الفئة المخلصّة التي يستهويها العمل لتحقيق الأهداف التي خطها لنا جيل الآباء والأجداد. ولنكن صريحين مع النفس ومع مجتمعنا ونعترف بأن الأزمة فينا وليس في غيرنا، فنحن الذين لم نعمل على كشف معدن هؤلاء الذين انصرفوا لخدمة ذواتهم، وهم لا يتقنون إلا فنون الكلام المنمق، ولا يعرفون إلا حيك الدسائس والمؤامرات وصناعة «الشللية» التي لا تسعى إلا إلى القيام بالمصالح المتبادلة، وكيفية تسخير المنصب لخدمة المصلحة الذاتية بعيداً عن مجرد التفكير بأن الوطن بحاجة إلى رجال ونساء يقسمون في رحابة على الولاء له ولقيادته التي ضربت المثل في التفاني لخدمة المواطن، وبذلت الكثير في سبيل صناعة الإنسان الجديد بالعقل الجديد.

وإذا كان البعض في هذا الوطن الغالي قد قرن جيبه بمسؤوليته فإنه وللأسف ليس منا حيث إنه وضع قلبه وعقله في مكان آخر لا يمت لهذا الوطن وأماله بصلّة. أقول هذا وأنا أنظر للحق بعين وبالآخرى إلى الحقيقة، فمن حق الوطن علينا أن نتسامى فوق الأنانية والذاتية فقد أعطانا هذا الوطن الكثير ومن حقه علينا أن نبادله العطاء، فالمهمة مقدسة ولا تقبل بأقل من التفاني

سيدات سعوديات يخفين أملاكهن العقارية حماية من جشع ذويهن



العميلات الراغبات بالبيع أو الشراء في العقار من داخل المنطقة وخارجها.

وقادهن إلى تلك المهنة طموحاتهن في ريادة العمل الحر والاحتكاك بالسوق واكتساب الخبرات والعلاقات التي تؤهلهن مستقبلاً لإدارة مشاريعهن الخاصة وتحقيق إرباح مادية مجزية تدعم طموحاتهن العملية.

كما أكدت أهمية زيادة وعي المجتمع بطبيعة عملهن وتقول «أن لخطانا السابق في مجال التسويق للعقار بالمنطقة وأنه بمثابة اختراق يحتاج شجاعة ومواجهة تحديات تزول مع وعي المجتمع بحاجته لخدمات المكاتب العقارية النسائية مؤكدة حاجة المنطقة لمواكبة النمو المتسارع في باقي مناطق المملكة معتمداً على العمل الجاد وثبات قدرتنا وتعزيز كفاءتنا على تقديم الخدمات الملائمة للسيدات». ومن جهته دعا رجل الأعمال والخبير العقاري مصحح القحطاني إلى تشجيع الاستثمار النسائي في مجال العقار ومعالجة الاختلال السائد فيما يتعلق بفرص العمل المتاحة أمام النساء مشدداً على أن الاستثمار العقاري يحتاج إلى إستراتيجية عمل تختلف عن مفهوم التراء السريع وإلى تخطيط استثماري صحيح وتوزيع بيعة عمل مؤسسية وكفاءة تنظيمية وموارد بشرية مؤهلة ليتواكب مع النمو المتسارع لقطاع العقار في السعودية.

إلى الاستقلال المادي بمنأى عن استغلال الأزواج إضافة إلى حاجتهن إلى جهة تراعي الخصوصية والسرية التامة في بياناتهن الشخصية أو مجرد تملكهن العقار. وأكدت وجود حالات خاصة لأسر تعمل السيدات على أن يحمين أنفسهن وممتلكاتهن من أطماع وجشع ذويهن الذين إن علما بأمرها قد يرغمونهن قسراً على التخلي عن ممتلكاتهن لمصالحهم أو مشاريعهم الخاصة، وأضافت قائلة (نولي هذه الحالات اهتماماً خاصاً فبدلاً من أن تخرج بنفسها لرؤية العقار إذا تعذر عليها الأمر نحضر لها صوراً عن العقار ونقدم لها الاستشارة المناسبة من اختصاصي ونوضح لها كافة الإجراءات، ونزيل أي عواقب تواجهها ونتركها دائماً على اتصال ودراية على تجارب مماثلة لتجربتها في شفافية تعزز صدقيتها وثقتها في المكتب، وفي نهاية الأمر القرار لها، مذكرين أنها تجلب المصلحة لنفسها، وأنها عنصر بناء في اقتصاد المجتمع).

تقول زينة الشهري : أن تزايد حجم استثمار السيدات في مجال العقار مع توفر المحفزات الاقتصادية في الاستثمار العقاري السعودي يشير إلى أهمية وفوائد المبادرة في إيجاد مكاتب نسائية عقارية تخدم السيدات في خصوصية تسهل عليهن العثور على العقار المناسب وتزويدهن بالمعلومات عن الفرص الاستثمارية والاستشارة العقارية الملائمة والتعرف إلى آليات التعامل مع البنوك المحلية وتذليل الصعاب والمشاكل التي تواجههن في إجراءات شراء أو بيع العقار.

وأوضحت الشهري مدى حاجة السيدات للخصوصية في تعاملتهن في استثمار العقار مشيرة إلى أن المكتب استقبل أعداداً من النساء اللواتي التقين في رغبة الاستثمار بالعقار واختلفن في الغرض من الاستثمار؛ ولفتت إلى أن منهن من ترغب بادخار أموالها كونه الاستثمار بالعقار يضمن الأمان لممتلكاتها ولا يهلك بمرور الزمن، بينما أخريات يجدن في الاستثمار قارب نجاه بقودهن

□ الرياض / مباحثات :

شهدت منطقة عسير أول مرة انخراط فتيات مؤهلات للعمل في السوق العقارية في إطار مؤسسي تصديني للتسويق العقاري والتثمين العقاري؛ مبتكرات أساليب في حفظ حقوقهن في عمولة البيع أو الشراء، إلى جانب التزامهن الخصوصية والسرية التامة ما جذب إليهن

□ أبوظبي / مباحثات :

وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية مذكرة تفاهم بشأن الحوار الاستراتيجي. وقع الاتفاقية عن جانب الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية وعن الجانب الكوري كيم سونغ هوان وزير الخارجية والتجارة. كما وقع البلدان مذكرة تفاهم أخرى بين وزارة الخارجية الإماراتية ومعهد جلوبال جرين جروث الكوري الجنوبي بهدف إرساء إطار للتعاون وتعزيز

مشركة لبناء القدرات.

وبموجب مذكرة التفاهم سيتم إيفاد خبراء من المعهد إلى المكتب الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط ليعملوا على تطوير وتنفيذ مشاريع خضراء منقضة الانبعاثات الكربونية من أجل وضع خطة رئيسية للتنمية الصديقة للبيئة تتسجم مع ظروف الإمارات.

يذكر أن معهد النمو الأخضر العالمي باشر عمله رسمياً في يونيو من عام 2010 لدعم ونشر وتنفيذ نموذج جديد من التنمية الاقتصادية المستدامة والصديقة للبيئة. ويسعى نموذج النمو الأخضر إلى تحقيق جملة من الأهداف بما فيها التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل الخضراء وتعزيز التنمية الاجتماعية وضمان أمن الطاقة وذلك من خلال تشجيع التكنولوجيا والابتكارات الصديقة الخضراء. وكانت حكومة أبو ظبي وكوريا الجنوبية قد وقعتا في وقت سابق على مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون في قطاع النفط والغاز وحركات النمو المستقبلي. وتشتمل المذكرة على التزام حكومة أبوظبي بإتاحة الفرص أمام شركات التنقيب والإنتاج الكورية المؤهلة للمشاركة في تطوير الإنتاج في حقل أو أكثر تحتوي على احتياطي تراكمية قابلة للاستخراج تبلغ مليار برميل على الأقل.

